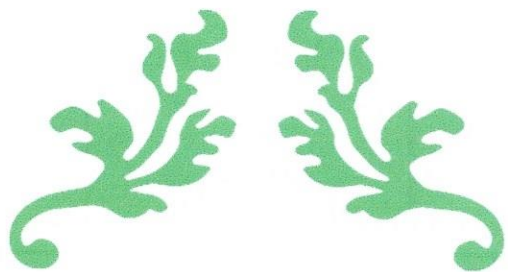




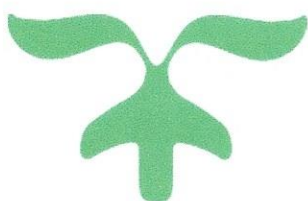
بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK
ش.م.ع. - S.A.E.



تقرير الحوكمة السنوي

لعام ٢٠٢٠

بنك قناة السويس



تقرير الحوكمة السنوي



المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون



BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير تأكد مستقل
على تقرير مجلس إدارة بنك قناة السويس "ش.م.م."
عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات
كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة بنك قناة السويس "ش.م.م."

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة بنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية) (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المرفق والذي تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسؤولية الإدارة

مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسؤول عن التأكد من مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، بالإضافة إلى أنه مسؤول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده في كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

٢٠١٨

١٥٧٧

إن الإجراءات التي يتم أداؤها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه فقد قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية إعداد التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معياراً محدداً يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

٢

١٥/١٢/٢٠١٨

الاستنتاج

وفى ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة بنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية) عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المرفق لم يتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية والموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مراقبا الحسابات



أشرف محمد إسماعيل

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٩٢٨٠
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٢

EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون



مهند طه خالد

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بالجلترا
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٢٤٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٢١ فبراير ٢٠٢١

عن عام ٢٠٢٠

تمهيد

يحرص البنك دائما على الالتزام باتباع أعلى معايير الحوكمة ونشر تقارير نتائج الاعمال بشفافية ودقة ويلتزم التزام تام بالقوانين والقواعد والضوابط الرقابية التي تحكم أعمال وأنشطة البنك.

ويهتم البنك بتطبيق سياسات وإجراءات الحوكمة الرشيدة كروية استراتيجية على المدى الطويل وذلك لاكتساب ثقة العملاء والمستثمرين وتعظيم قيمة المؤسسة.

ويصدر هذا التقرير في ضوء الامتثال للمتطلبات الرقابية والقواعد التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية.

التقرير تم اعداده استرشاداً بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة والصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والضوابط الصادرة عن البنك المركزي المصري.

بيانات الشركة

بنك قناة السويس			اسم الشركة
مزاولة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية وخدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار المصرح بها للبنوك التجارية والمتعلقة بنشاطه.			غرض الشركة
٣ يوليو ١٩٩٧	تاريخ القيد بالبورصة	٥٠ عام	المدة المحددة للشركة
١٠ جنيهات مصرية	القيمة الاسمية للسهم	رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته	القانون الخاضع له الشركة
٢ مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مصدر	٥ مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مرخص به
٩٧٠٩ بتاريخ	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	٢ مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مدفوع
١٢ مارس ١٩٧٨			
السيد / أبو طالب خليفه أبو طالب			اسم مسئول الاتصال
٧ شارع عبد القادر حمزة - جاردن سيتي - القاهرة			عنوان المركز الرئيسي
٠٢/٢٧٩٢٢٨٣٧	أرقام الفاكس	٠٢/٢٧٩٨٩٤٠٠ ٠٢/٢٧٩٨٩٦٠٠	أرقام التليفونات
Www. Scbank.com.eg			الموقع الإلكتروني
Finance @scbank.com.eg			البريد الإلكتروني

هيكل الملكية

النسبة %	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	المستفيد النهائي	حصة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر
٤١,٥٠٠ %	٨٣ ٠٠٠ ٠٢٨	البنك المركزي المصري المصرف الليبي الخارجي	المصرف العربي الدولي
٢٧,٧٠٦ %	٥٥ ٤١٢ ٤٤٤	البنك المركزي الليبي	المصرف الليبي الخارجي
١٠,١٠٦ %	٢٠ ٢١٢ ٣٢٠	العاملين بهيئة قناة السويس	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس
١٠,٠٠٠ %	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	احمد ضياء الدين على محمد حسين	احمد ضياء الدين على محمد حسين
٨٩,٣١٢ %	١٧٨ ٦٢٤ ٧٩٢		الإجمالي

المحاور الأساسية للحوكمة

أولاً: الجمعية العامة للمساهمين

تتكون الجمعية العامة من جميع مساهمي البنك كلاً بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهم رأس المال، ويقوم البنك باتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تيسير حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة ملتزماً بأحكام القانون والنظام الأساسي للبنك المتعلقة بالإجراءات والمواعيد المقررة لدعوة الجمعية وكيفية إدارتها، ويتم إدارة الجمعية بطريقة تسمح لكافة المساهمين الحضور بالتعبير عن آرائهم في ضوء ما ينظمه القانون والنظام الأساسي وبما يتوافق مع جدول الاعمال الخاص بالجمعية.

حضور الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصاله أو الإنابة ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة. يشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة بموجب توكيل أو تفويض كتابي ويعتبر حضور ممثل الشخص الاعتباري حضوراً بالأصاله.



لا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للبنك عن طريق الوكالة عدداً من الأصوات يجاوز ١٠ % من مجموع الأسهم في رأس مال البنك وبما لا يجاوز ٢٠ % من الأسهم الممثلة في الاجتماع. ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في اجتماع الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون ولائحته التنفيذية.

سير أعمال الجمعية

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يقدموا قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام على الأقل كشف حساب صادر من أمين الحفظ المودع لديه الأسهم يفيد ملكية الأسهم وتجميدها ولا يجوز قيد أي نقل ملكية لها من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع إلى انتهاء الجمعية العامة. تنعقد الجمعية العامة العادية كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للبنك.

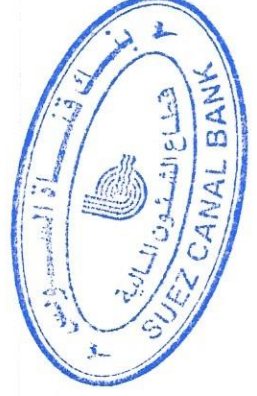
يتم الرد على كافة الاستفسارات الواردة من المساهمين والمرسلة قبل الاجتماع في المواعيد التي يحددها القانون. لمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد كلما طلب إليه ذلك لغرض معين مراقبا الحسابات أو عدد من المساهمين الذين يمثلون ٥ % من رأس مال البنك على الأقل (بالنسبة للجمعية العامة العادية) و ١٠ % من رأس المال على الأقل (بالنسبة للجمعية العامة غير العادية) بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وان يقدموا كشفاً بالأسهم التي يملكونها من شركة إدارة السجلات المودع بها الأسهم ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انتهاء الجمعية.



ثانياً: مجلس الإدارة تشكيل مجلس الإدارة

جهة التمثيل	تاريخ الالتحاق	عدد الأسهم المملوكة	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	اسم العضو	مسلسل
المصرف العربي الدولي	يونية ٢٠١٧	٨٣ ٠٠٠ ٠٢٨	تنفيذي	الأستاذ / حسين احمد إسماعيل رفاعي	١
صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس	يناير ٢٠٢٠	٢٠ ٢١٢ ٣٢٠	غير تنفيذي	الفريق / أسامة منير محمد ربيع	٢
المصرف الليبي الخارجي	مايو ٢٠١٦	٥٥ ٤١٢ ٤٤٤	غير تنفيذي	الدكتور / محمد عبد الجليل إسماعيل أبو سنينه	٣
المصرف الليبي الخارجي	نوفمبر ٢٠١٧	٥٥ ٤١٢ ٤٤٤	غير تنفيذي	الأستاذ / رمضان محمد العمروصى	٤
المصرف العربي الدولي	أبريل ٢٠١٤	٨٣ ٠٠٠ ٠٢٨	غير تنفيذي	الأستاذ / طارق أبو بكر عباس حلمي	٥
المصرف العربي الدولي	أبريل ٢٠١٤	٨٣ ٠٠٠ ٠٢٨	غير تنفيذي	الأستاذ / محمد عبد العال محمد خلف الله	٦
صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب	أبريل ٢٠١٤	١ ١٦٩ ٤٧٤	غير تنفيذي	الدكتور / محمد أنسي البشوتى محمد	٧
المصرف العربي الدولي	أبريل ٢٠١٩	٨٣ ٠٠٠ ٠٢٨	غير تنفيذي	الأستاذ / حسين محرم جودت الجربلى	٨
شركة العالم العربي للاستثمارات المالية	—	٥ ٠٠٣ ٦٠٥	غير تنفيذي	الأستاذ / أحمد عبد العزيز احمد عمران *	٩

في انتظار موافقتنا بالرأي النهائي للبنك المركزي المصري الخاص بالأستاذ / احمد عبد العزيز عمران.



إختصاصات مجلس الإدارة

- من الاختصاصات الأساسية لمجلس الإدارة إقرار الاستراتيجيات المتعلقة بالأعمال والأنشطة والتحقق من جودة ونزاهة الرقابة المالية والرقابة الداخلية كما يتوافر في أعضاء مجلس الإدارة الالمام الكافي بكافة الأنشطة والوظائف التي يمارسها البنك.
- يحرص المجلس على التأكد من توافر المعلومات الكافية في الوقت المناسب لكافة أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.
- إيجاد إطار عمل تشريعي داخل البنك وخاصة فيما يتعلق بقواعد الهيكل التنظيمي وممارسة الاعمال.
- ضمان التزام البنك بالقوانين والتشريعات والنظام الأساسي للبنك واللوائح الداخلية ويعتبر مسئولاً عن حماية البنك من الممارسات والأنشطة غير القانونية وغير الملائمة.
- الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً لأنشطة وأعمال البنك.
- ضمان ملائمة القواعد المالية والمحاسبية للقواعد والقوانين ذات الصلة بما في ذلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- توفير نظام فعال للرقابة الداخلية يهدف الى تقييم المخاطر والتعامل معها بالإضافة الى إيجاد إطار عمل ملائم لإدارة المخاطر.
- صياغة قواعد واضحة وفعالة وكافية للتعامل مع تعارض المصالح.
- رفع التقارير المالية للمساهمين فيما يتعلق بأعمال البنك.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

- يجمع السيد رئيس مجلس الإدارة بين مهامه ومهام المسئول التنفيذي الرئيسي وفقاً لما تنص عليه المادة (٢٣) من النظام الأساسي للبنك وذلك بما يتناسب مع حجم أعمال البنك.
- يتولى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب إدارة البنك وتصريف شؤونه ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- اتخاذ الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف البنك وله في سبيل ذلك سلطة إصدار القرارات والتعليمات اللازمة.
- يمارس رئيس مجلس الإدارة الاختصاصات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للبنك والتعليمات حوكمة البنوك واللوائح الداخلية للبنك، ويرأس اللجنة التنفيذية للبنك.
- الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وخطة البنك السنوية الموضوعية والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- رئاسة العمل التنفيذي بالبنك وتصريف أموره اليومية، والإشراف على سير العمل بجميع القطاعات والفروع ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة ثقة العملاء في البنك.
- اتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف وكذلك العمل على زيادة رضا العملاء عن البنك.
- متابعة العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- الإشراف على إعداد التقارير المالية وغير المالية عن نتائج أعمال البنك وتقييم الأداء.
- تحديد اختصاصات ومسؤوليات كافة العاملين بالبنك وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة.

- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالبنك وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.
- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض على الجمعية.

أمين سر مجلس الإدارة

- البنك لديه وحدة تنظيمية خاصة بأمانة سر مجلس الإدارة تحت إشراف مدير عام يتولى أمانة سر جلسات مجلس الإدارة الأمر الذي يمكنه من القيام بأدواره التي تتمثل في الآتي:
- الإعداد لاجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه وتحضير المعلومات والتفاصيل الخاصة بجدول الأعمال، وإرسالها الى أعضاء المجلس في وقت كافى قبل الاجتماع.
 - حفظ كل ما يتعلق بقرارات الجمعية العامة ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه والموضوعات المعروضة على كل منهم مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
 - متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة في الإطار التنظيمي الخاص بها.
 - التنسيق مع القطاعات المختلفة بالبنك لعرض نتائج أعمالها على مجلس الإدارة.
 - التنسيق مع لجنة الحكومة والترشيحات في إطار إتاحة المعلومات المطلوبة فيما يخص اختيار أو استبدال أعضاء مجلس الإدارة والتي تساعد المجلس في عملية تقييم الأعضاء واللجان.
 - تسجيل الحضور في الاجتماعات.
 - إعداد محاضر الاجتماعات وتوقيعها وإرسال نسخته منها ضمن جدول أعمال المجلس لاعتمادها.

المعلومات والتقارير التي تقدم للمجلس واللجان المنبثقة منه

يتم موافاة أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات والتقارير والمستندات المطلوبة في الوقت المناسب لكي يتمكنوا من إداء المهام المطلوبة منهم كما يتم أيضا أعضاء اللجان بالتقارير والمعلومات ذات الصلة قبل انعقاد اللجان بوقت كاف يساعد على دراستها وذلك حتى يتمكن الأعضاء من اتخاذ القرارات الملائمة داخل اللجان المختلفة.

الإدارة التنفيذية

بالرغم من أن مجلس الإدارة يتولى المسؤولية المطلقة في إطار الحوكمة بالبنك فإن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإدارة اليومية لكافة الأنشطة بالبنك وهي تعتبر مسؤولة عن ضمان إتمام العمليات بشكل فعال وأمن وفي إطار السياسات والإجراءات والضوابط الخاصة بالعمل الداخلي بالبنك وفي إطار القوانين واللوائح والضوابط التي تصدر من الجهات الرقابية.

كما يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية بأعلى معايير الخبرات المهنية المحترفة بجانب مؤهلاتهم الشخصية وكذا الوعي الكامل بدورهم المتعلق بالحوكمة بالإضافة الى فهمهم لمهامهم ومسؤولياتهم لتطبيق تعليمات مجلس الإدارة بشكل يخدم مصلحة البنك ولا يعرضه للمخاطر.

مسئوليات الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة

تتولى الإدارة التنفيذية اعداد المقترحات الرئيسية فيما يتعلق بالآتي:

- الاستراتيجيات الخاصة بالبنك.
- وضع السياسات والاليات الخاصة بتحديد المهام والمسئوليات.
- اعداد التقارير الخاصة بالمخاطر والتقييم الدوري لها.
- اعداد التقارير المالية والنماذج والتقارير الدورية.
- الموازنات السنوية وخطط الاعمال.
- وضع أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك

الإجراءات والتدابير الاستباقية لمواجهة آثار فيروس كورونا " COVID ١٩ "

مع انتشار فيروس كورونا " COVID ١٩ " عبر كافة البلاد على مستوى العالم اجمع والذي تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية والتأثير على النمو الاقتصادي بصفة عامة وضع البنك من ضمن مهامه ومسئوليته تنفيذ الخطط التي تضمن استمرارية العمل والطوارئ الخاصة بالتعامل مع تداعيات هذا الفيروس وذلك من اجل استمرارية وضمان تأدية الاعمال المنوط بها البنك في ظل الحفاظ على صحة العاملين وعملاء البنك للحد من انتشار العدوى. فقام البنك بتشكيل لجنة لإدارة الازمات والطوارئ الناشئة عن انتشار هذا الفيروس وتقوم اللجنة بمتابعة تطورات الموقف واتخاذ القرارات اللازمة ومتابعة تنفيذها من خلال القطاعات التنفيذية بالبنك.

كما يتم متابعة تنفيذ تعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن وفي ضوء الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري قام البنك بمراقبة محافظ القروض والتسهيلات للوقوف على تأثير الفيروس على المخاطر الائتمانية التي قد تنشأ عنه على القطاعات الاقتصادية كافة.

وبناء على ما سبق فان البنك اتخذ التدابير اللازمة والإجراءات الاستباقية والتي بدأت منذ الربع الأول من عام ٢٠٢٠ شملت تدعيم المخصصات اللازمة للتخفيف من حدة تأثير الفيروس على محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية وكذا تنفيذ كافة المبادرات التي أطلقها البنك المركزي للتخفيف على القطاعات الاقتصادية كافة وذلك كله مع إمكانية اتخاذ إجراءات احترازية أخرى في ضوء عدم انتهاء الجائحة بعد.

علما بأنه يتم احاطة لجان مجلس الإدارة بصفة مستمرة بأخر مستجدات فيروس كورونا وكذلك اية تدابير احترازية يتم اتخاذها من البنك المركزي المصري أو من جانب البنك.

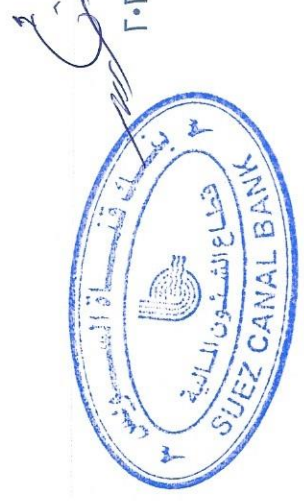


ثالثاً: لجان مجلس الإدارة

أ - تشكيل اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

تاريخ الالتحاق	المنصب في اللجنة	صفة العضو	لجنة المخاطر	لجنة المكافآت	لجنة الحوكمة والترشيدات	لجنة المراجعة	اسم العضو	مسلسل
-----	---	تنفيذي	-	-	-	-	الأستاذ / حسين احمد إسماعيل رفاعي	١
٢٠٢٠/٠٢/٢٣	رئيس	غير تنفيذي	-	رئيس	-	-	الفريق / أسامة منير محمد ربيع	٢
٢٠١٧/٠٧/٢٧ ٢٠١٦/٠٥/٢٩	عضو لجنة المكافآت عضو لجنة المخاطر	غير تنفيذي	عضو	عضو	-	-	الدكتور / محمد عبد الجليل إسماعيل أبو سنينه	٣
٢٠١٧/٠٧/٢٧	عضو	غير تنفيذي	-	-	عضو	-	الأستاذ / رمضان محمد العمروصى	٤
٢٠١٧/٠٤/٣٠ ٢٠١٦/١١/١٤	عضو لجنة المراجعة رئيس لجنة الحوكمة	غير تنفيذي	-	-	رئيس	عضو	الأستاذ / طارق أبو بكر عباس حلمي	٥
٢٠١٧/١٢/٢٧ ٢٠١٤/٠٩/٢٨	عضو لجنة الحوكمة رئيس لجنة المخاطر	غير تنفيذي	رئيس	-	عضو	-	الأستاذ / محمد عبد العال محمد خلف الله	٦
٢٠١٤/٠٤/٢٨ ٢٠١٤/١٢/١٤	رئيس لجنة المراجعة عضو لجنة المخاطر	غير تنفيذي	عضو	-	-	رئيس	الدكتور / محمد أنسي الشوتوى محمد	٧
٢٠١٩/٠٦/٢٠ ٢٠١٩/٠٦/٢٠	عضو لجنة المراجعة عضو لجنة المكافآت	غير تنفيذي	-	عضو	-	عضو	الأستاذ / حسين محرم جودت الجر بثلثي	٨
-	-	غير تنفيذي	-	-	-	-	الأستاذ / احمد عبد العزيز احمد عمران	٩

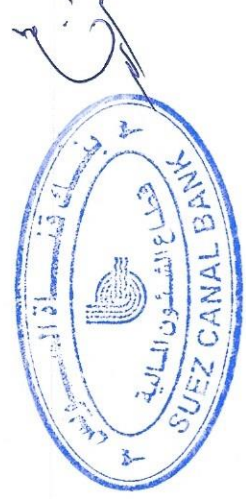
• طبقاً لتعليمات حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠١١/٠٨/٢٣ فإنه توجد لجنة واحدة للحوكمة والترشيدات بالبنك.



ب- سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس واجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الجمعية العامة

الجمعية العامة	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المكافآت	لجنة المراجعة	مجلس الإدارة	اسم العضو	مسلسل
٢/٢	-	-	-	-	٨/٨	الأستاذ / حسين احمد إسماعيل رفاعي	١
٢/٢	-	-	٣/٣	-	٨/٨	الفريق / أسامة منير محمد ربيع	٢
-	٦/٦	-	١/٣	-	٨/٨	الدكتور / محمد عبد الجليل إسماعيل أبو سنييه	٣
-	-	٣/٣	-	-	٨/٨	الأستاذ / رمضان محمد العمروصي	٤
٢/٢	-	٣/٣	-	٥/٥	٨/٨	الأستاذ / طارق أبو بكر عباس حلمي	٥
٢/٢	٦/٦	٣/٣	-	-	٨/٨	الأستاذ / محمد عبد العال محمد خلف الله	٦
٢/٢	٦/٦	-	-	٥/٥	٨/٨	الدكتور / محمد انسي البشتوي محمد	٧
٢/٢	-	-	٣/٣	٥/٥	٨/٨	الأستاذ / حسين محرم جودت الجريتلي	٨
-	-	-	-	-	-	الأستاذ / احمد عبد العزيز احمد عمران	٩



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٠

١ - لجنة المراجعة

لجنة المراجعة مشكلة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير تنفيذيين في ضوء تعليمات حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزي في ٢٣ أغسطس ٢٠١١ ووفقاً للمادة (١١٩) من القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ ويتوافر لديهم الخبرة الملائمة التي تتناسب مع حجم العمل بالبنك وتعد اجتماعات اللجنة أربع مرات سنوياً على الأقل وفيما يلي تشكيل اللجنة الحالي:

الاسم	المنصب باللجنة	جهة التمثيل
الدكتور / محمد انسى البشوتى محمد	رئيس اللجنة	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب
الأستاذ / طارق أبو بكر عباس حلمي	عضو اللجنة	المصرف العربي الدولي
الأستاذ / حسين محرم جودت الجريلى	عضو اللجنة	المصرف العربي الدولي

وتمارس لجنة المراجعة الاختصاصات التالية:

- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية الجديدة وتحديد أتعابهما.
- دراسة القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل تقديمها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- مناقشة مراقبي الحسابات في نتائج مراجعتهم للقوائم المالية المرحلية والسنوية.
- مراجعة خطة التدقيق السنوية وإقرارها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المراجعة الداخلية (التفتيش) عن الإدارات والفروع والتأكد من اتخاذ البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها.
- مراجعة التقارير المعدة من المسؤول عن التطابق والالتزام بالبنك.
- الإشراف المباشر على المراجعة الداخلية (التفتيش) ومتابعة أعمالها وتقييم أدائها.
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير التفتيش الذي تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- الاتفاق على نطاق المراجعة مع مراقبي حسابات البنك الخارجيين.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس التدقيق والمسؤول عن الالتزام بالبنك ومراقبي حسابات البنك الخارجيين والمسؤولين المختصين بالبنك وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهما على القوائم المالية للبنك بتقاريرهما الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- إبداء الرأي في شأن الأذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.

- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- التحقق من توافر نظام رقابي وإجراءات تنفيذه لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

عقدت اللجنة عدد ٥ جلسات خلال عام ٢٠٢٠ تناولت فيهم القوائم المالية المرحلية والسنوية وكذا تقارير التفتيش الدورية على الفروع والإدارات طبقاً للخطة المعتمدة ومتابعة تقارير التطابق والالتزام ومناقشة السياسات المرتبطة بنشاط الالتزام بالبنك واجتمعت مع السادة مراقبي الحسابات وناقشتهم في القوائم المالية المرحلية والسنوية.

٢- لجنة الحوكمة والترشيحات

تشرف اللجنة على ممارسات الحوكمة في البنك وتتأكد من تطبيق البنك لإجراءات الحوكمة وتقوم باقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة، كما تستعرض جميع الاقتراحات الخاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وتم تكوين اللجنة في ضوء تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٣ بشأن حوكمة البنوك من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الاسم	المنصب باللجنة	جهة التمثيل
الأستاذ / طارق أبو بكر عباس حلمي	رئيس اللجنة	المصرف العربي الدولي
الأستاذ / رمضان محمد العمروصي	عضو اللجنة	المصرف الليبي الخارجي
الأستاذ / محمد عبد العال محمد خلف الله	عضو اللجنة	المصرف العربي الدولي

عقدت اللجنة ٣ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.

- تتولى اللجنة الاختصاصات التالية:

- تقديم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يتعلق بسياسة الحوكمة بالبنك.
- مراجعة التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك وفقاً للنماذج المعتمدة من البنك المركزي المصري.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يخص الحوكمة.
- تقديم مقترحاتها بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد أعضاء مجلس الإدارة.
- دراسة ملاحظات الجهات الرقابية على تطبيق نظام الحوكمة واخذها في الاعتبار ومتابعة ما تم بشأنها.
- تقديم مقترحات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين وكذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء.
- دعم مجلس الإدارة في الوفاء بكافة متطلبات الحوكمة.
- مراجعة أية تغييرات تطرأ على متطلبات الحوكمة أو القوانين أو القواعد السارية والتي قد يكون لها تأثير على البنك

٣- لجنة المكافآت والمرتبات بالبنك

تختص اللجنة بالأمر المتعلقة بالموارد البشرية للبنك وتم تكوين اللجنة بناء على تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٣/٨/٢٠١١ بشأن حوكمة البنوك من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) تتوافر فيهم الخبرة والدراسة الكافية بالموضوعات الخاصة بالهياكل التنظيمية وكافة مجالات وتطبيقات الموارد البشرية وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الاسم	المنصب باللجنة	جهة التمثيل
الفريق / أسامة منير محمد ربيع	رئيس اللجنة	صندوق التأمين الخاص بالعمالين بهيئة قناة السويس
الدكتور / محمد عبد الجليل إمام أبو سنيينة	عضو اللجنة	المصرف الليبي الخارجي
الأستاذ / حسين محرم جودت الجريتلى	عضو اللجنة	المصرف العربي الدولي

وقد عقدت اللجنة ٣ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.

- تمارس اللجنة الاختصاصات التالية:
- تقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.
- تقوم اللجنة بتحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى، للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها.
- المراجعة الدورية لسياسة المرتبات والمكافآت بالبنك وتقديم توصياتها بشأن رفع وتحسين مستوى دخول العاملين بالبنك.
- تقديم توصياتها بشأن البدلات والمزايا العينية للعاملين بالبنك.

٤- لجنة المخاطر

تم تكوين اللجنة في ضوء تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٣/٨/٢٠١١ بشأن حوكمة البنوك من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة (ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، وعضو واحد تنفيذي) ثم أصبحت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين اعتباراً من ٣١ يوليو ٢٠١٩ وتقوم لجنة المخاطر بوضع ومراقبة استراتيجية إدارة المخاطر في البنك وتحديد سياسات المخاطر ومراجعة الإجراءات والإطار العام لإدارة المخاطر وتحديد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة وفيما يلي تشكيل اللجنة الحالي:

الاسم	المنصب باللجنة	جهة التمثيل
الأستاذ / محمد عبد العال محمد خلف الله	رئيس اللجنة	المصرف العربي الدولي
الدكتور / محمد عبد الجليل إمام أبو سنيينة	عضو اللجنة	المصرف الليبي الخارجي
الدكتور / محمد انسى البشوتى محمد	رئيس اللجنة	صندوق التأمين الخاص بالعمالين بشركة المقاولون العرب

وقد عقدت اللجنة عدد ٦ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.

- تختص اللجنة بالمهام التالية:

- مراجعة وإقرار وتقييم سياسات وإجراءات عمل وحدود إدارة المخاطر بما يتفق مع طبيعة وحجم أنشطة البنك بصفة دورية واعتمادها من مجلس الإدارة.
- قيامها بتقديم التوصيات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- متابعة وظائف إدارات المخاطر بالبنك ومدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسة الخاصة بإدارة البنك للمخاطر -من خلال التقارير الدورية (الربع سنوية) المرسلة للجنة المخاطر -والتي تعكس مدى التزام البنك بحدود المخاطر الموضوعة، وتوضح ما إذا كان هناك تجاوزات عن الحدود وأسبابها والخطة التصحيحية للالتزام بها.

ج: اللجان الداخلية بالبنك

١- اللجنة التنفيذية

تم تشكيل اللجنة التنفيذية في ضوء ما ورد بالمادة رقم ٨٢ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتمارس اختصاصاتها طبقاً لما ورد بالمادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية ذات القانون وفي ضوء اية تعديلات قد تطرأ على اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ المعدل للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ كما يجوز إضافة اختصاصات أخرى وفقاً لرؤية الإدارة العليا بالبنك.

٢- لجنة الموارد والاستخدامات (لجنة الأكو)

تجتمع اللجنة بناءً على طلب رئيس اللجنة ويمكن لأي من الأعضاء طلب اجتماع اللجنة في ضوء مبررات طلب عقدها ويتطلب ذلك موافقة رئيس اللجنة.

تمارس اللجنة الاختصاصات التالية:

- دراسة الاستراتيجية الخاصة بإدارة الأصول والالتزامات بالبنك وما يتعلق بها من سياسات وعمليات وإجراءات مع متابعة تطبيقها بشكل ملائم ويتم النظر في تحديثها عندما يتطلب الأمر ذلك.
- دراسة استراتيجية وأساليب تخفيف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك وخاصة مخاطر سعر العائد.
- دراسة الاستراتيجيات الخاصة بالسيولة والإيرادات والتوظيف وكذلك الأهداف والسياسات والحدود الخاصة بها وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس إدارة البنك لاعتمادها واتخاذ القرارات الخاصة بتنفيذها.
- إجراء المراجعة السنوية للسوق والإيرادات والسيولة ومخاطر الصرف الأجنبي.
- تخطيط احتياجات التمويل ورأس المال العامل للبنك ككل.

- مراقبة أنشطة المسئول عن إدارة الأموال الذي تقع عليه المسؤولية اليومية في إدارة الموال والسيولة والصرف الأجنبي.
- متابعة هيكل الاستحقاقات الخاصة بأصول والتزامات البنك.

٣- لجنة الاستثمار

يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها والمهام المسؤولية المحددة لها وكذا دورية الانعقاد قرار من رئيس مجلس الإدارة وتمارس اختصاصاتها وفقاً لذلك.

٤- لجنة متابعة الديون غير المنتظمة

يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها والمهام والمسئولية المحددة لها قرار من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وتمارس اختصاصاتها وفقاً لذلك.

٥- لجنة المخاطر الداخلية

يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها والمهام والمسئولية المحددة لها قرار من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وتمارس اختصاصاتها وفقاً لذلك.

رابعاً: البيئة الرقابية

مفهوم الرقابة الداخلية بالبنك

هي العملية التي يتم بمقتضاها مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر من خلال كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا وكافة اللجان المشكلة بالبنك وكافة العاملين بالإدارات المعنية بالرقابة الداخلية باعتبارهم جزء من منظومة الرقابة الداخلية.

عناصر الرقابة الداخلية

- يعد تكامل عناصر الرقابة الداخلية هو ما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة وفقاً لما يلي:
- فاعلية دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك.
 - تناسق وفاعلية وظائف الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية - إدارة المخاطر - الالتزام).
 - كفاية نظم الرقابة على المخاطر.
 - كفاءة نظم المعلومات وقنوات الاتصال بالبنك.
 - كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الرقابة الثنائية والفصل بين المهام.
 - مراجعة سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وتقييم مدى صلاحيتها بصفة دورية وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

إدارة المراجعة الداخلية

تعتبر إدارة المراجعة الداخلية (التفتيش) جزءاً حيوياً من البنك حيث تقوم بأداء مهامها وفقاً للسياسات التي يضعها مجلس الإدارة وتخضع من الناحية الفنية كتبعية مباشرة للجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة كما تتسم وظيفة المراجعة الداخلية بالاستقلالية التامة عن الأنشطة التي يتم مراجعتها.

نطاق عمل المراجعة الداخلية (التفتيش):

- إعداد خطة عمل التفتيش الداخلي السنوية مبنية على تقييم المخاطر وتوظيف الموارد البشرية المتواجدة بإدارة التفتيش ويجب أن ترفع هذه الخطة سنوياً إلى لجنة المراجعة للحصول على موافقتها المسبقة عليها.
- تغطي أعمال التفتيش جميع الأنظمة والأنشطة في جميع الإدارات والفروع والمواقع في كافة أنحاء البنك ويمكن للإدارة العليا أن تطلب من التفتيش القيام بمهام خاصة محددة بما لا يتعارض مع مبدأ الاستقلالية.
- تتسع أعمال التفتيش لتشمل أعمال التطابق وأعمال التشغيل وأعمال نظم المعلومات والمهام الخاصة المحددة طبقاً للاختصاصات المتفق عليها.
- التأكد من فصل المهام بين الإدارات لضمان عدم تداخل أو تكرار المهام وتحديد المسؤوليات.
- التأكد من التزام جميع وحدات البنك بالقواعد المنظمة سواء الداخلية أو الخارجية.
- التأكد من وجود الأساليب الرقابية الكافية لضمان سير العمل بالبنك وإن المخاطر التي تواجه البنك خلال سير العمل محدودة.
- لرئيس التفتيش أو من يفوضه في حضور اللجان المشكلة بالبنك بدون إبداء صوته في حالة اتخاذ قرارات (بدون صوت).
- القيام بمهام خاصة بناء على طلب لجنة المراجعة إذا ما ارتأت ذلك.
- بناء على أسلوب يركز بالأساس على المخاطر والمراجعة الموضوعية للبيانات والمعلومات المتاحة يصدر التفتيش تأكيد فيما يتعلق بالآتي:
 - ◀ فاعلية وكفاءة إدارة المخاطر.
 - ◀ فاعلية وسلامة البيانات والمعلومات المالية والتشغيلية.
 - ◀ توافر وفاعلية نظم المعلومات وملائمة أمنها.
 - ◀ فاعلية وكفاءة العمليات.
 - ◀ تأمين الأصول.
- الالتزام بالقوانين واللوائح وإجراءات العمل ذات الصلة



يتم التفتيش على كافة الفروع والإدارات طبقاً للخطة السنوية التي يتم اعتمادها من لجنة المراجعة ثم يتم عرض التقارير الخاص بها على لجنة المراجعة.

إدارة المراجعة الداخلية (التفتيش) هي إدارة دائمة بالشركة ويشرف عليها السيد الأستاذ / حسام عبد القادر مدير عام التفتيش.

التقارير تعد بصفة دورية طبقاً للخطة السنوية التي يتم وضعها من جانب الإدارة ويتم اعتمادها من لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.

تم إجراء تقييم عن جودة إداء قسم المراجعة الداخلية بالبنك بواسطة مكتب خارجي وجاء التقرير بأن إجراءات العمل بالإدارة متفقه مع المعايير الدولية ذات الصلة كما تبين أن إدارة المراجعة الداخلية قد قامت بتحقيق التوقعات طبقاً للآتي:

- تقديم التقارير الدورية في المواعيد المناسبة.
- متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية لملاحظات لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.
- موافاة لجنة المراجعة بخطط العمل لقطاع المراجعة الداخلية واعتمادها.
- تنفيذ تكاليفات لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.
- تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لتطوير وتحديث إجراءات وأدلة العمل بالبنك لتدعيم نظم الرقابة الداخلية بما يتوافق مع أهداف البنك.

إدارة المخاطر

من ضمن الهيكل التنظيمي للبنك قطاع للمخاطر يشمل هذا القطاع كافة الإدارات المعنية بالمخاطر وهي:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر التشغيل
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التركيز

يمارس القطاع المهام الموكلة إليه ويرفع تقاريره وتوصياته إلى لجنة المخاطر والتي بدورها تقدمها لمجلس الإدارة.

كما تقوم لجنة المخاطر بمراجعة كفاءة نظام إدارة المخاطر بالبنك وتعديل وتحديث السياسات المعتمدة كلما تطلب الأمر ذلك.

علماً بأن اللجنة اجتمعت بعدد ٦ جلسات خلال عام ٢٠٢٠ تمت فيها مراجعة موقف البنك من ناحية تقييم المخاطر والتأكد من أن الإجراءات المعتمدة مناسبة لنشاط البنك.

ويمثل الاتي اهم المهام التي ينفذها قطاع المخاطر بالبنك:

- تحديد وقياس وتحليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بدقة في وقت مبكر ومناسب.
- تعريف خطوات عمل محددة فيما يتعلق بتحديد وقياس متابعة ومراقبة المخاطر.
- اقتراح خطة قبول المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة والتي تشمل الحدود القصوى التي يمكن تحملها وكذلك الحدود المقبولة للمخاطر.
- إعداد التقارير وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.
- اقتراح وتطوير سياسات قطاع المخاطر ومناقشتها مع اللجان التنفيذية بالبنك ثم اعتمادها من مجلس الإدارة.

وظيفة رئيس قطاع المخاطر

تعد وظيفة رئيس قطاع المخاطر وظيفه تنفيذية عليا ذات استقلالية تامه عن الوظائف التنفيذية الأخرى ولديه اتصال مباشر بكل من لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة.

الرقابة على المخاطر

البنك لديه أسلوب رقابة على المخاطر بطريقة متكاملة بكافة أنواع المخاطر المختلفة من جانب الإدارات التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر التشغيل
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التركيز

حيث تعمل تلك الإدارات على الاتي:

- الرقابة المستمرة لضمان المتابعة وتوفير الحماية وتوثيق العمليات بشكل كامل.
- الرقابة الدورية للتحقق من متابعة العمليات ومستوى المخاطر التي تتعرض لها بإجراءات فعالة والتحقق من مدى ملائمة أساليب القياس.
- الإبلاغ الفوري من جانب الفروع والإدارات عن مخاطر التشغيل فور وقوعها وذلك وفقاً للنماذج المعدة لذلك من جانب إدارة مخاطر التشغيل وذلك للعمل على حلها واتخاذ الوسائل الكفيلة بمنعها مستقبلاً.

إدارة الالتزام

ضمن الهيكل التنظيمي للبنك قطاع التطابق والالتزام لما له من دور إيجابي في التأكيد على مطابقة جميع أوجه النشاط التنفيذية بالبنك لإجراءات العمل الموضوعة لها وتوافق سياسات ونظم العمل بالبنك مع التعليمات والضوابط الرقابية وكافة القوانين والتشريعات والأعراف المحلية والدولية التي يتعين أن يلتزم بها البنك في العمل المصرفي.



علماً بأن سياسة التطابق والالتزام المعتمدة بمصرفنا تشمل:

- حق هذه الوظيفة في التمتع بالاستقلالية التامة " مبدأ الاستقلال".
- حق هذه الوظيفة في الحصول على أية معلومات تساعد في أداء مسؤوليتها.
- حق هذه الوظيفة في إجراء الدراسات اللازمة لأية مخالفات محتملة لسياسة الالتزام.
- ترفع تقاريرها مباشرة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
- لها اتصال مباشر بلجنة المراجعة ومجلس الإدارة.

الواجبات والمهام الرئيسية لإدارة التطابق والالتزام

- التأكد من تطابق إجراءات وسياسات ونظم العمل بالبنك مع القوانين والنظم والتشريعات السائدة.
- الاطلاع على كافة القوانين المطبقة والتعديلات التي تتم عليها والنظم والمعايير السائدة.
- متابعة التعليمات والضوابط المراسلات الصادرة من البنك المركزي المصري مع الإلمام بمحتوياتها والتأكد من تعميمها من جانب القطاعات المعنية.
- وضع متابعة وتنفيذ البرامج التدريبية المتعلقة بالتطابق والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات وقانون الامتثال الضريبي (FATCA) بالتنسيق مع القطاعات المختصة.

إدارة الحوكمة

يتوافر لدى البنك إدارة خاصة بالحوكمة كما يوجد لدى البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة تتناول أنواع تعارض المصالح بما في ذلك الأطراف المرتبطة بالإضافة إلى ميثاق الأخلاق وسلوكيات العمل بالبنك والذي يتضمن تعارض المصالح مع ذوي العلاقة والإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية، الشفافية والمصادقية. يتم إعداد تقرير حوكمة البنك بصفه دورية سنوية متضمنا تقييم الإطار العام لأوضاع وممارسات الحوكمة. كما تضطلع لجنة الحوكمة بالمهام المنوط بها وتتمثل في:

- مراجعة التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يخص الحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على نظام الحوكمة



مراقب الحسابات

تتولى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة الآتي:

- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة وبما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية وبشرط أن يكونا مسجلين لدى البنك المركزي المصري وكذا الهيئة العامة للرقابة المالية مع تحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهما أو أقالتهما، وبما لا يخالف أحكام القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.
 - إبداء الرأي في شأن الأذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.
- يتم رفع توصية لجنة المراجعة بتعيين مراقبي الحسابات إلى مجلس الإدارة ثم إلى الجمعية العامة للبنك للاعتماد.
- يجب أن يتمتع مراقبي الحسابات ولا تربطهم بالاستقلالية التامة عن البنك وأعضاء مجلس الإدارة ويجب أن يكون محايداً ويكون عمله محصناً من تدخل مجلس الإدارة صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس إدارة البنك.
- ويقوم البنك باتباع تعليمات البنك المركزي المصري بخصوص الفترة المخصصة لكل مراقب حسابات والتي تقضى بألا يستمر مراقب الحسابات (كشخص طبيعي) في عمله أكثر من ٥ سنوات و(كشخص اعتباري) أكثر من ١٠ سنوات.
- يلتزم البنك بقيام مراقبي الحسابات بتقديم نسخة من تقريرهما على التقرير الذي يعده البنك عن مدى التزامه بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحوكمة والإفصاح المعمول بها ويقدم التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين.

مراقب حسابات البنك عن العام المالي ٢٠٢٠:

اسم مراقب الحسابات			أشرف محمد إسماعيل
تاريخ التعيين			٢٠١٦ / ٠٤ / ٢٧
رقم القيد بالهيئة	١٠٢	تاريخ القيد بالهيئة	/ /
اسم مراقب الحسابات			مهند طه خالد
تاريخ التعيين			٢٠١٧ / ٠٤ / ٣٠
رقم القيد بالهيئة	٣٧٥	تاريخ قيده بالهيئة	٢٠١٥ / ١١ / ١٦

الإفصاح والشفافية

يتبع البنك سياسة إظهار جميع الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والاحداث الجوهرية والتي تهم المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة وذلك فور حدوثها حيث يحرص على الالتزام بإتاحة المعلومات بشفافية وبشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لكافة المعنيين والمهتمين اتخاذ القرارات الملائمة والتي تبني على معلومات دقيقة وصحيحة ويتم الإفصاح من خلال مختلف قنوات الإفصاح المتاحة.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

يتم الإفصاح للبورصة المصرية من خلال الوسائل المختلفة عن المعلومات المالية وغير المالية للبنك وكذا الأحداث الجوهرية التي تهم المساهمين والمستثمرين كما يتم نشر القوائم المالية بصفة ربع سنوية على موقع البورصة وكذا جريديتين يوميتين واسعتي الانتشار وذلك بخلاف الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتم تحديثه بصفة دورية.

هذا الى جانب الإفصاح للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية حسب متطلبات كل منهم بمعلومات البنك التي تهم المساهمين الحاليين والمرتبين منها:

- موافاة البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- يلتزم البنك بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
- موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.
- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات التي تتضمن أحداث جوهرية صادرة من مجلس الإدارة فور انتهاء جلسات المجلس وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- موافاة الهيئة والبورصة بالقوائم المالية المرحلية والسنوية فور اعتمادها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول للتاريخ المدون على تقرير مراقبا الحسابات.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- الإفصاح عن تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين أو الأطراف المرتبطة به لنسبة ٥ % ومضاعفتها من عدد الأسهم الممثلة في رأس مال البنك المقيد بالبورصة.
- الإفصاح عن صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في المركز المالي للبنك أو في حقوق حملة الأسهم أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثمار للمتعاملين.

مسئول	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام	إيضاحات
١	لا توجد أية أحكام أو مخالفات أو غرامات مفروضة على البنك خلال العام	

علاقات المستثمرين

يوجد لدى البنك إدارة خاصة بعلاقات المستثمرين ويشرف عليها مدير علاقات المستثمرين ويحضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين ويمارس مسئول علاقات المستثمرين بالاختصاصات التالية:

- تقع عليه مسئولية الاتصال بالبورصة والرد على كافة الاستفسارات الموجهة إليه من المساهمين والمستثمرين.
- الإفصاح عن كافة الأحداث الجوهرية والتي يتطلب الأمر الإفصاح عنها على شاشات التداول بالبورصة المصرية.
- وضع خطة عمل الإدارة والتي تتضمن سياسة الإفصاح الخاصة بالبنك والالتزام بكافة القوانين واللوائح المنظمة لعلميات التداول على السهم.
- الالتزام بما ورد بقواعد وإجراءات القيد ومتطلبات الإفصاح والقرارات الصادرة من الهيئة والبورصة.
- الحفاظ على سرية المعلومات الجوهرية والداخلية التي لا تكون معلنه للعامة.
- العلم بكافة الاتجاهات الخاصة بالإدارة وما تتخذه من قرارات خاصة الجوهرية والتي تؤثر على تداول السهم بالبورصة.
- إمداد البورصة والهيئة بالبيانات المطلوبة طبقاً لدورية تلك البيانات وفي المواعيد المحددة لها.
- الاشتراك في الإعداد للجمعية العامة للمساهمين والاشتراك في الرد على الاستفسارات الخاصة بها.

أدوات الإفصاح

تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية وطبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة للمادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية ويكون التقرير موجهاً من رئيس مجلس الإدارة الى المساهمين ويتضمن تقرير مجلس الإدارة ما يلي:

- البيانات الأساسية للبنك.
- رأس مال البنك المصدر والمدفوع.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال الخاصة به.
- مراقبي حسابات البنك.
- هيكل المساهمين ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة.

- تشكيل مجلس الإدارة والتغيرات التي طرأت عليه.
- تشكيل لجنة المراجعة واختصاصاتها وعدد مرات انعقادها خلال العام.
- سياسة تعاملات الداخلين.
- متوسط عدد العاملين بالبنك ومتوسط دخل العامل خلال العام.
- المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق رأس المال وقواعد القيد (أن وجدت).
- تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (أن وجدت).
- مساهمة البنك في تنمية المجتمع خلال العام.
- عرض النتائج المالية وأهم تطورات بنود القوائم المالية.
- شبكة فروع البنك وعدد الفروع الجديدة التي تم افتتاحها خلال العام.

تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقري إفصاح ربع سنوي يعد من قبل إدارة البنك بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين ويتضمن التقرير الآتي:

- البيانات الخاصة بالبنك.
- بيانات الاتصال بالبنك.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال الخاصة به.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥ % فأكثر من أسهم البنك.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- تفاصيل أسهم الخزينة بالبنك.
- التغيرات التي حدثت على أعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة.
- آخر تشكيل لمجلس الإدارة.
- المدة القانونية لمجلس الإدارة وتاريخ انتهائها.

الموقع الإلكتروني

يتوافر للبنك موقع خاص به على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وبأسلوب يسهل على متابعيه معرفة كافة المعلومات الخاصة بالبنك وأنشطته ويحرص البنك على تحديث موقعه الإلكتروني بصورة مستمرة وتدعيمه بالمعلومات التي تخص البنك وكذلك الإفصاح عن الأحداث والمعلومات الجوهرية ويتيح الموقع الإلكتروني إمكانية الاطلاع على كافة المنتجات البنكية.

www.scbank.com.eg

عنوان الموقع الإلكتروني



المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يتوافر لدى البنك ميثاق الأخلاق والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني المطلوب اتباعها ويتضمن القيم والضوابط والقواعد التي تحدد وتنظم قواعد السلوك والأخلاقيات بالبنك ويحتوي على معايير السلوك التي يتعين على كل العاملين بالبنك اتباعها ومراعاتها في سائر المعاملات وفي كل موقع يؤديون فيه أعمالهم.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

ينتهج البنك سياسة نحو التخطيط الدائم لإعداد صف ثاني وثالث من القيادات المصرفية على مستوى كافة القطاعات والإدارات وذلك من خلال صقل مهارات العاملين بالبنك الذين تتوافر لديهم الخبرة المطلوبة والكفاءة في القيادة وتحمل المسؤولية وذلك من خلال استراتيجية شاملة بحيث يصبح لديهم القدرة على تصريف الأعمال اليومية واستمرار العمل بشكل فعال والقيام بدورهم عندما تصبح الوظيفة شاغرة من القائم بها حالياً لأي سبب من الأسباب سواء مؤقتاً أو بصفة دائمة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

يتوافر لدى البنك سياسة تهدف الى تشجيع العاملين بالبنك أو المتعاملين معه بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأي المساءلة والمحاسبة وتعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة البنك المختلفة.

وتنظم تلك السياسة وتشجع العاملين بالبنك وغيرهم بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية عمليات غير قانونية مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار ان عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات ومعلومات موضوعية.

سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يتم الإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المعروضة على الجمعية العامة لمساهمي البنك كما يحظر على الأطراف ذات العلاقة الآتي:

- تعامل أيًا من الداخلين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم بعد نشر أية معلومات جوهرية أو قوائم مالية.
- تعامل أيًا من المساهمين الذين يملكون ١٠% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة قبل التنفيذ.
- تعامل أعضاء مجلس الإدارة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسؤولين التنفيذيين بها أو الأشخاص الذين بإمكانهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر السهم شراءً أو بيعاً على أن يتم ذلك طبقاً لقواعد القيد والإجراءات الخاصة بها.

جدول متابعة تعاملات الداخلين على أسهم الشركة

مسلسل	اسم العضو	عدد الأسهم المملوكة أول العام	الأسهم المشتراه خلال العام	الأسهم المباعة خلال العام	رصيد الأسهم في نهاية العام
١	حسين احمد إسماعيل رفاعي	٤١٠٠٠	٩٠٠٠	٠	٥٠٠٠٠
٢	طارق شافعي مهران ابراهيم	٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٠

سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية

ينتهج البنك سياسة واضحة نحو المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهي دعم كافة الجهود التي تبذل في سبيل ذلك وتساهم في أحداث نهضة وتنمية في كافة مجالات الحياة بالمجتمع المصري والتي تساهم في دعم الفئات الأكثر احتياجاً لذلك. ويتم ذلك سواء عن طريق مساهمة البنك في كافة المشروعات والمبادرات التي تتبناها الدولة وأو يطلقها البنك المركزي المصري أو المساهمة عن طريق الجمعيات القائمة بذلك.

وقد واصل البنك خلال عام ٢٠٢٠ التأكيد على دعم المجتمع المصري لمواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ من خلال المشاركة في المبادرة التي أطلقها اتحاد بنوك مصر بالتنسيق مع البنك المركزي لدعم الاقتصاد لمواجهة الازمة الحالية ودعم المتضررين من جائحة كوفيد ١٩.

كما يسعى البنك الى تبني برامج فعالة لخدمة المجتمع اخذاً في الاعتبار الاحتياجات الأساسية التي تواجه المجتمع في ٦ قطاعات رئيسة مثل الصحة والتعليم وريادة الاعمال للشباب والمرأة وذوي الهمم وتوفير حياة كريمة وبيئة معيشية جيدة وكذلك مساندة الفئات الأكثر احتياجاً والحفاظ على البيئة وبالتالي رفع القدرات البشرية والمجتمع.

في مجال الرعاية الطبية

يهتم البنك ومن ضمن أولوياته تقديم الدعم اللازم لتحسين الرعاية الطبية وفي هذا الشأن قام البنك بالتبرع بالعديد من الأجهزة الطبية للمستشفيات التي تقوم بتأدية خدمات مجانية للمرضى للقضاء على قوائم الانتظار وتقديم أفضل

الخدمات الطبية للفئات الأكثر احتياجاً ومن بين هذه المؤسسات الطبية مستشفى الناس للأطفال حيث ساهم البنك في توفير الرعاية الصحية للأطفال المرضى وتمثلت في رعاية عدد من عمليات القلب المفتوح والقسطرة للأطفال المصابين بأمراض القلب كما تم تجهيز غرفة كاملة باسم بنك قناة السويس داخل المستشفى.

كما حرص البنك من خلال لجنة الزكاة بالفرع الإسلامي على توفير الدعم للعديد من المستشفيات التي تقدم خدماتها الصحية بالمجان للجمهور، ومعاونة العديد من الأفراد والأسر محدودي الدخل في مواجهة تكاليف العمليات الجراحية وتكاليف العلاج من الأمراض وتوفير الأجهزة التعويضية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي إطار برنامج الصحة والسلامة الذي تم إطلاقه عام ٢٠١٩ لتوعية العاملين في مجالات الصحة المختلفة لعيش حياة صحية أفضل تم عقد عدة ندوات للتوعية الغذائية و كشف بالمجان ، و أيضا محاضرة للتوعية بسرطان الثدي و طرق الفحص الذاتي للسيدات العاملات ببنك قناة السويس بالتعاون مع المؤسسة المصرية لمكافحة سرطان الثدي، وأقيمت محاضرة للعاملين عبر الفيديو كونفرانس في اليوم العالمي للقلب عن كيفية العناية بالصحة و رفع المناعة الصحية و أيضا نشر بوسترات توعية عن كيفية الوقاية من فيروس كورونا وكذا توفير العلاج والرعاية الطبية لكافة العاملين الذين تم إصابتهم بكوفيد ١٩ .

في مجال الرعاية الاجتماعية

قام البنك بالمشاركة في العديد من المشروعات التنموية التي تخدم المجتمع من خلال تطوير وتأهيل عدد من المنازل بالقرى الفقيرة وذلك بالتعاون مع نادى روتاري هليوبوليس.

وقام البنك بالمساهمة في مبادرة اتحاد بنوك مصر لدعم المتضررين من وباء فيروس كورونا وذلك بإيداع مساهمته بحساب الطوارئ والأزمات.

شارك البنك في مبادرة تحدى الخير بدعم عدد ٧٥٠٠ فرد من العمالة اليومية المتضررة من فيروس كورونا بالتعاون مع بنك الطعام المصري.

قام البنك بالمشاركة مع مؤسسة تضامن للتمويل الأصغر لدعم المرأة المعيلة اثناء شهر رمضان وكذا المساهمة مع جمعية الاورمان بتوزيع كراتين رمضان على القرى الأكثر احتياجاً.

كما تم التبرع لصندوق تحيا مصر ولصندوق شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسراهم.

في مجال دعم ذوي الهمم

في إطار حرص البنك على تقديم الدعم لذوى الاحتياجات الخاصة ساهم البنك في تأسيس ودعم صندوق عطاء الخيري لدعم ذوى الإعاقة و الذى يعد الصندوق الأول من نوعه في مصر ليس فقط لأنه يقدم دعماً لذوى الاحتياجات الخاصة لشراء الأجهزة التعويضية أو المستلزمات الخاصة بهم أو أي نشاط آخر لهم، لكن لأنه يوفر الدعم بطريقة مختلفة عبر صندوق استثماري ينفق على النشاط من عائدات استثمار أموال الوثائق التي يشتريها المواطنون عبر الاكتتاب الشعبي ، فهو صندوق غير حكومي، يتولى الإشراف عليه مجلس إدارة من خبراء في الاستثمار بالإضافة إلى مهتمين بقضايا ذوى الإعاقة، بهدف توفير تمويل دائم يتيح رعاية وتأهيل ذوى الإعاقة.

كما أقام البنك معرضاً للحرف اليدوية لذوي الهمم تحت شعار ثروتك صنعتك، وضمن الدعم الذي يوليه البنك لتمكينهم اقتصادياً في المجتمع المصري، كما استعان البنك بلوحات فنية من ابداع الرسام كيكو أحد شباب الفنانين ذوي القدرات الخاصة والذي تم استخدامها في تصميم هدايا وأجندات عام ٢٠٢١، وذلك في إطار الدعم الذي يوليه البنك لتمكين ذوي القدرات الخاصة اقتصادياً ودعم الفنون في المجتمع المصري.

في مجال التعليم

في إطار اهتمام البنك في تقديم الدعم لعدد من الطلاب أستمروا البنك في دعم ورعاية عدد ١٣ طالب بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.

في مجال دعم الشباب وريادة الأعمال

حرص البنك على دعم الشباب وريادة الأعمال، فقد شارك البنك في مبادرة رواد النيل والتي يمولها البنك المركزي برعاية أحد حاضنات الأعمال والتي تهدف إلى احتضان الشركات الناشئة وتقديم الدعم الفني والإداري والمادي لها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لنشر مفهوم محاكاة الألعاب Simulation for Gamification بالتعاون مع جامعة النيل الأهلية.

كما ساهم البنك أيضا في المبادرة من خلال إنشاء مراكز خدمات لتطوير الأعمال "BDS" الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل فروع البنك في المناطق الجغرافية ذات الفرص الاستثمارية لتقديم خدمات غير مالية والتواصل مع الشباب ورواد الأعمال لانتقاء الأفكار الواعدة ورعايتها والتوعية بخدمات البنك المختلفة، للتشجيع على تطوير الاختراعات والابتكارات وريادة الأعمال التي تهدف لدعم الاقتصاد المصري.



حسين احمد إسماعيل رفاعي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

